

Distr.: Limited
11 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال
ثقافة السلام

إندونيسيا، باكستان، تركيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، فييت نام،
كازاخستان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية: مشروع قرار

تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي
لحقوق الإنسان^(١)، ولا سيما الحق في حرية الفكر والضمير والدين،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق
بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام وقراراتها الأخرى
ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤/٦٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المتعلق
بتحالف الحضارات، الذي رحبت فيه بالجهود الرامية إلى تشجيع المزيد من التفاهم والاحترام
بين البشر من مختلف الحضارات والثقافات والأديان،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقدمه الحوار بين الأديان والثقافات من مساهمة
قيمة في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين البشر جميعا وزيادة فهمها،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).



وإذ تلاحظ أن الحوار بين الأديان والثقافات أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التفاهم والتسامح والاحترام وفي تعزيز ثقافة السلام وتحسين العلاقات بوجه عام بين الشعوب التي تتباين خلفياتها الثقافية والدينية وفي ما بين الأمم،

وإذ تعترف بأن التنوع الثقافي وسعي جميع الشعوب والأمم إلى تحقيق التنمية الثقافية هما من مصادر الإثراء المتبادل للحياة الثقافية للبشر جميعا،

وإذ تضع في اعتبارها أن تقبل أنماط التنوع الثقافي والإثني والديني واللغوي يسهم في السلام والتفاهم والصداقة بين الناس من مختلف الثقافات والأمم وأنه ينبغي جعل أنماط التنوع هذه جزءا من جهود الحوار بين الثقافات والأديان، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على أهمية الثقافة من أجل التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الروابط الوثيقة بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية،

وإذ تلاحظ اتخاذ مختلف المبادرات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات، وهي مبادرات مترابطة ويدعم كل منها الآخر،

وإذ ترحب بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا، بمبادرة من الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية، والذي أنشئ على أساس المقاصد والمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ تقر بالدور الهام الذي يتوقع أن يؤديه المركز كمنبر لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات،

وإذ تنوه بالذكرى العاشرة لصدور الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في عام ٢٠٠١^(٢)، وإذ ترحب بالاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في عام ٢٠١٠، واعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته السادسة والثلاثين، القرار المعنون "إعلان عقد دولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)"^(٣)،

وإذ تشجع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوحي الاحترام المتبادل بين أفراد مختلف

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٣) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة السادسة والثلاثون، باريس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، المجلد الأول والتصويبات، القرارات، الفصل الخامس.

المجتمعات المحلية ومن أجل تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد العالمي وأيضا على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، تفضي إلى تحقيق السلام والتفاهم،

وإذ تسلم بالمساهمات التي تقدمها وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل تغيير مفاهيم الشعوب للثقافات والأديان المختلفة، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الاستمرار في عملية إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والنساء، بوصفهم عناصر فاعلة معنية، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار المبادرات المناسبة التي تتخذ على مختلف الصعد، وترمي إلى التصدي لتحديات الأفكار المسبقة وتحسين التفاهم،

وإذ تسلم بالتزام جميع الأديان بالسلام، والحاجة إلى أن تعمل أصوات الاعتدال من جميع الأديان والمعتقدات معا من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما،

١ - تؤكد من جديد أن التفاهم والحوار بين الأديان والثقافات يشكلان بُعدين مهمين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحوار بين الثقافات والأديان^(٤)؛

٣ - تنوه بالعمل الذي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تضطلع به في مجال الحوار بين الثقافات والأديان والجهود التي تبذلها لتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، وبالأنشطة المتصلة بثقافة السلام، وترحب بصورة خاصة باعتماد برنامج عملها الجديد بشأن ثقافة السلام واللاعنف وتركيزها على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٤ - تحيط علما بالنتائج الإيجابية للسنة الدولية للتقارب بين الثقافات، في عام ٢٠١٠، التي أسهمت في تهيئة بيئة مؤاتية للتعايش المتوائم والتفاعل المتجانس داخل المجتمعات المتنوعة وفيما بينها؛

٥ - تعلن الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقدا دوليا للتقارب بين الثقافات، وتدعو الدول الأعضاء إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز أنشطتها المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات، وتشجيع التسامح والتفاهم، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تكون في هذا السياق هي الوكالة التي تتولى زمام المبادرة في منظومة الأمم المتحدة؛

(٤) A/67/283.

٦ - **تعيد تأكيد التزام جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، حيث أن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أمر غير قابل للنقاش؛**

٧ - **ترحب بنتائج الاجتماع الآسيوي الأوروبي السابع بشأن الحوار بين الأديان فيما يتعلق بتسخير فوائد الهجرة والتصدي لتحدياتها عبر الحوار بين الأديان والثقافات، الذي عقد في الفلبين في عام ٢٠١١؛**

٨ - **تؤكد أهمية الاعتدال كقيمة داخل المجتمعات لمواجهة التطرف بجميع جوانبه ولزيادة الإسهام في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات؛**

٩ - **ترحب بالجهود التي تبذلها وسائط الإعلام لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع على مواصلة تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام من جميع الثقافات والحضارات، وتشدد على حق كل شخص في حرية التعبير، وتعيد تأكيد أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة وقد تخضع، من ثم، لقيود معينة لا تتجاوز ما ينص عليه القانون وما يقتضيه احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الحفاظ على الصحة أو الآداب العامة؛**

١٠ - **ترحب أيضاً بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، وتعترف، في هذا الصدد، مع التقدير بقيام حركة بلدان عدم الانحياز بإنشاء البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان^(٥) عملاً بالالتزامات التي قطعت أثناء الاجتماع الوزاري الخاص لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، المعقود في مانايلا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠؛ وتشجع أصحاب المصلحة المعنيين على الاستفادة من الفرصة لنشر أفضل ما لديهم من ممارسات وخبرات في مجال الحوار بين الأديان والثقافات من خلال الإسهام في البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان؛**

١١ - **تشجع الدول الأعضاء على النظر، حسب الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسباً، في المبادرات التي تحدد مجالات يتعين اتخاذ إجراءات عملية فيها في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات الاجتماعية، من أجل تشجيع الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان**

(٥) www.naminterfaithdialogue.com.

والثقافات، ومن بين هذه المبادرات الأفكار التي طرحت خلال الحوار الرفيع المستوى عن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، المعقود في نيويورك في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك فكرة تعزيز إجراء عملية حوار فيما بين الأديان في العالم؛

١٢ - **تقر** بأهمية الحوار بين الأديان وما يقدمه من إسهام كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية وهيب الدول الأعضاء اعتبار الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء، ومتى كان ذلك مناسباً، أداة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل؛

١٣ - **تقر أيضاً** بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيون من أجل تعزيز التعايش السلمي والمتوائم داخل المجتمعات عن طريق تشجيع احترام التنوع الديني والثقافي، بما في ذلك عن طريق إجراء حوار متواصل وقوي بين مختلف شرائح المجتمع؛

١٤ - **تسلم** بمشاركة منظومة الأمم المتحدة مشاركة فعالة مع المنظمات الدينية في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات وفي الجمع بين أفراد من مختلف الأديان لمناقشة قضايا وأهداف مشتركة؛

١٥ - **تسلم أيضاً** بالدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع التدابير العملية التي تعبئ المجتمع المدني، بما في ذلك بناء قدرات وفرص وأطر من أجل التعاون؛

١٦ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على ضمان تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، بطرق تشمل اتخاذ تدابير للمصالحة والاضطلاع بأعمال الخدمة العامة والتشجيع على العفو والتراحم بين الأفراد؛

١٧ - **تسلم** بأن مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة يضطلع بدور قيم كجهة تنسيق داخل الأمانة العامة بشأن هذه المسألة، وتشجع المكتب على مواصلة التفاعل والتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وتنسيق إسهامها في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.